

منذ دخوله حيز التنفيذ الأربعاء الماضي رغم امتناع «حزب الله» عن الرد

إسرائيل لم تتوقف عن خرق اتفاق وقف إطلاق النار مع لبنان

مقاتي يجري اتصالات دولية مكثفة خصوصاً مع أمريكا وفرنسا للضغط على الاحتلال وكبح عدوانه

واشنطن ستترأس آلية تنفيذ ومراقبة الأعمال العدائية التي ستضم الجيش اللبناني وباريس وتل أبيب و«يونيفيل»

الاعتداءات الإسرائيلية في إطار «مخاطبة جيش الاحتلال الإسرائيلي لجمهوره».

وبدا لافتاً عدم قيام حزب الله بأي عملية عسكرية للرد على الاعتداءات حتى اللحظة أو رفع سقف التهديد والتوعده، بينما لم يأت أيضاً الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم في كلمته الأخيرة على ذكرها، فيما ركز على التأكيد بأننا «أمام انتصار كبير يفوق الانتصار الذي حصل في يوليو 2006»، والتشديد على أن «اتفاق وقف إطلاق النار ووقف العدوان ليس معاهدة وليس اتفاقاً جديداً يتطلب توقفاً من دول، هذا الاتفاق عبارة عن برنامج إجراءات تنفيذية لها علاقة بتطبيق القرار 1701»، وأكد قاسم أن «محور الاتفاق المركزي جنوب نهر الليطاني، هذا الاتفاق يؤكد خروج الجيش الإسرائيلي من كل الأماكن التي احتلها وينتشر الجيش اللبناني في كل الجنوب، جنوب نهر الليطاني، من أجل أن يتحمل مسؤوليته عن الأمن وعن إخراج العدو الإسرائيلي من هذه المنطقة».

وغب الطابع السياسي على المرحلة القادمة التي حددها قاسم، وأظهر فيها حزب الله بموقع المتعاون والمنسق سواء مع الجيش اللبناني لتنفيذ التزامات الاتفاق أو القوى السياسية، بهدف اكتمال عقد المؤسسات الدستورية، ما يشي بعدم وجود نوايا لدى حزب الله بالذهاب بأي مواجهة عسكرية مع جيش الاحتلال أو إعطائه فرصة لجره نحو حرب جديدة.



قصف إسرائيلي على بلدة الخيام رغم اتفاق وقف النار

على الشيء مقتضاه، وقبل أن تتضح طبيعة الخروقات ونخرج بخلاصة حول أسبأبها، لا يمكن إعطاء رأي جديده عمل اللجنة وقدرتها على التنفيذ والمراقبة». وسيسجل فإن عضو اللجنة الفرنسي إلى لبنان هذا الأسبوع، وهو من السلك العسكري، كما سيصل وزير الدفاع الفرنسي إلى بيروت في الأيام القليلة المقبلة، لبحث آخر التطورات عقب دخول قرار وقف إطلاق النار حيز التنفيذ.

بدوره، علق عضو كتلة حزب الله البرلمانية «الوفاء للمقاومة» النائب رائد برو على الخروقات الإسرائيلية بالقول: «نحن الآن بمرحلة نراقب ونتابع الوضع ونجمع الملاحظات ليكتمل المشهد ونبني ثقة به». ووضع برو هذه

«الخشية تبقى مستمرة من تجدد العدوان، ولكن هناك بعض التطمينات الخارجية بأن الأجواء لا تشي بذلك وهناك تفاؤل بجديده عمل اللجنة وقدرتها على التنفيذ والمراقبة». وسيسجل فإن عضو اللجنة الفرنسي إلى لبنان هذا الأسبوع، وهو من السلك العسكري، كما سيصل وزير الدفاع الفرنسي إلى بيروت في الأيام القليلة المقبلة، لبحث آخر التطورات عقب دخول قرار وقف إطلاق النار حيز التنفيذ.

بدوره، علق عضو كتلة حزب الله البرلمانية «الوفاء للمقاومة» النائب رائد برو على الخروقات الإسرائيلية بالقول: «نحن الآن بمرحلة نراقب ونتابع الوضع ونجمع الملاحظات ليكتمل المشهد ونبني ثقة به». ووضع برو هذه

قيد التشكيل وسيلتزم الجانب اللبناني بالتعاون معها»، لافتاً إلى أن «الجيش اللبناني يعزز انتشاره في قطاع جنوب الليطاني، ويوثق ويسجل الخروقات التي يقوم بها العدو الإسرائيلي وهو أبلغ «اليونيفيل» بها، وسيكون هناك ملف بذلك للجنة حتى تطلع على الانتهاكات التي حصلت منذ دخول الهدنة حيز التنفيذ». من جهتها، تقول مصادر حكومية إن «رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي يقوم بكل الاتصالات الدولية، خصوصاً مع الجانبين الأمريكي والفرنسي للضغط على إسرائيل لوقف خروقاتها التي تهدد اتفاق وقف إطلاق النار»، مشيرة إلى أن

المعنية في الجنوب. وبحسب القيادة الأميركية الوسطى فإن جيفرز سيشتغل منصب الرئيس المشارك لآلية تنفيذ ومراقبة وقف الأعمال العدائية بين إسرائيل ولبنان إلى جانب كبير مستشاري الرئيس، عاموس هوكشتاين. وستترأس الولايات المتحدة آلية تنفيذ ومراقبة الأعمال العدائية التي ستضم الجيش اللبناني وقوات الاحتلال الإسرائيلي وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان «يونيفيل»، وفرنسا، على أن يشغل هوكشتاين منصب الرئيس المدني المشارك حتى يتم تعيين مسؤول مدني دائم. وفي الإطار، يقول مصدر في الجيش اللبناني، إن «اللجنة

اللجنة الخماسية برئاسة الولايات المتحدة والمولجة مراقبة تنفيذ قرار وقف إطلاق النار اجتماعاتها الأسبوع الجاري، عملاً بنود الاتفاق الذي وافق عليه لبنان وإسرائيل ويمنحها حق المراقبة والتحقق والمساعدة في تنفيذ الالتزامات، علماً أن هناك تكثفاً شديداً حول تاريخ بدء عمل اللجنة وتشكيلاتها ومراحل مهامها الميدانية. وفي 27 نوفمبر الماضي وصل رئيس اللجنة اللواء جاسبر جيفرز، من القيادة المركزية للمهام الخاصة، إلى بيروت والتقى يوم الجمعة الماضي مع قائد الجيش اللبناني، العماد جوزف عون، وتناول البحث الأوضاع العامة وآلية التنسيق بين الأطراف

إليها استمرار الطلعات الجوية وتنفيذ غارات استهدفت أكثر من مرة عمق المناطق اللبنانية وسقط خلالها شهداء وجرحى وآخرها ما حصل اليوم في حوش السيد علي في الهرمل وجديدة مرجعيون، كل هذه الاعمال تمثل خرقاً فاضحاً لبنود الاتفاق ووقف إطلاق النار الذي أعلن عنه في تمام الساعة الرابعة فجراً بتاريخ 27 نوفمبر الماضي وأعلن لبنان التزامه به»، مضيفاً: «نسال اللجنة الفنية التي ألفت لمراقبة تنفيذ هذا الاتفاق أين هي من هذه الخروقات والانتهاكات المتواصلة والتي تجاوزت 54 خرقاً فيما لبنان والمقاومة ملتزمون تماماً بما تعهدوا به». ومن المتوقع أن تبدأ

بيروت - وكالات: تستمر إسرائيل في خرق اتفاق وقف إطلاق النار مع لبنان، منذ دخوله حيز التنفيذ يوم الأربعاء الماضي مع أحجام حزب الله عن الرد، في وقت يؤكد فيه لبنان التزامه بتطبيق القرار 1701 وينتظر بدء اللجنة الخماسية عملها لنضع حداً لهذه الانتهاكات، وسط مخاوف جدية من تفلت الوضع والدخول بمرحلة جديدة من العدوان.

وسجل أمس الاثنين خرق خطير باستهداف مسيرة للعدو الإسرائيلي جرافة للجيش، أثناء تنفيذها أعمال تحصين داخل مركز العبارة العسكري في منطقة حوش السيد علي - الهرمل، ما أدى إلى إصابة أحد العسكريين، بجروح متوسطة، ليضاف إلى سلسلة الخروقات الإسرائيلية خصوصاً في الجنوب، والتي أسفرت عن سقوط خمسة شهداء وأربعة جرحى بحسب ما أفاد مصدر في جمعية كشافة الرسالة الإسلامية لـ «العربي الجديد».

ودعا رئيس البرلمان نبيه بري، أمس الاثنين، اللجنة الموجبة بمراقبة تنفيذ الاتفاق إلى «مباشرة والمهام بشكل عاجل والزام إسرائيل بوقف انتهاكاتها وانسحابها من الأراضي التي تحتلها قبل أي شيء آخر»، وقال إن «ما تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلي من أعمال عدوانية لجهة تجريف المنازل في القرى اللبنانية الحدودية مع فلسطين المحتلة يضاف

مساع لإيجاد صيغة تحظى بقبول الطرفين من أجل حلحلة مفاوضات وقف إطلاق النار المتعثرة

القاهرة: تقدم كبير بمحادثات «حماس» و«فتح»

بشأن تشكيل لجنة مدنية لإدارة غزة

توافق حول إخضاع ملف إدارة أموال الإغاثة وإعادة الإعمار لصندوق مستقل ويعمل تحت إشراف المانحين

مصر ستوجه الدعوة بشكل رسمي خلال أيام إلى باقي الفصائل الفلسطينية للمشاركة في المناقشات المتعلقة بأطر عمل اللجنة وتشكيلها



أطفال يسيرون بين الركام في مخيم النصيرات بقطاع غزة



القيادي خليل الحية يتراس وفد حماس في القاهرة

العدوان على قطاع غزة المتواصل منذ 14 شهراً، حيث ستتولى الإشراف على عمل المعابر، وإدارة شؤون القطاع كافة بالشكل الذي يدفع الذرائع الأمريكية والإسرائيلية بشأن سيطرة حركة حماس على القطاع. وكان مصدر مصري مطلع كشف عن انتهاء اجتماع جرى في القاهرة، بين وفد حركة حماس ومسؤولين مصريين، بحضور اللواء حسن رشاد رئيس جهاز المخابرات العامة، وقال المصدر، الذي فضل عدم الكشف عن هويته، إن الاجتماع الأول بين وفد حماس برئاسة خليل الحية، والمخابرات المصرية جرى أمس الأحد، وأن الوفد وصل إلى القاهرة، مساء السبت، فيما بدأت اللقاءات، منذ صباح الأحد، لمناقشة آخر المقترحات لوقف إطلاق النار في قطاع غزة.

عامية فلسطينية مع قيادات حركة فتح وحماس الموجودة بالقاهرة، بمشاركة مسؤولين بجهاز المخابرات العامة المصري. يأتي هذا في وقت عقد وفد حماس الموجود في القاهرة، فلسطينية واتلاف العشائر، وتيارات فلسطينية أخرى. ومن المقرر أن توجه مصر الدعوة بشكل رسمي إلى باقي الفصائل الفلسطينية، خلال الأيام المقبلة، للمشاركة في المناقشات المتعلقة بأطر عمل اللجنة وتشكيلها، بحيث تكون كافة الأمور مستقرة وممهدة لإنجاح عمل اللجنة، عند الإعلان الرسمي عن تشكيلها.

وتمثل اللجنة التي جاءت بطرح ومبادرة مصرية، فرصة جيدة لتسهيل التوصل لاتفاق ينهي

لجنة إدارة قطاع غزة. وأوضح أن ما يتبقى من نقاط «بعد أمورا إجرائية» ولن يكون محل خلاف بين الجانبين، مشدداً في الوقت ذاته على أن هناك توافقاً عاماً بين الجميع على ضرورة انتهاء الفرصة السانحة لحسم الخلافات وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني. وخلال الاجتماع الذي جرى في القاهرة، اتفقت قيادات فتح وحماس على إنهاء الخلافات حول ملف إدارة أموال الإغاثة وإعادة الإعمار، بحيث يكون خاضعاً لصندوق مستقل بعيد عن الحركتين، ويعمل تحت إشراف المانحين الذين اشترطوا عدم التبعية لأي من الجانبين. وعلى مدار يومين تواصلت الاجتماعات بين مسؤولين فلسطينيين حاليين وشخصيات

«وكالات»: كشف قيادي بارز في «حماس» أن اجتماعات القاهرة مع ممثلي قيادة حركة فتح، تشهد تقدماً كبيراً نحو التوافق على تشكيل لجنة مدنية بشأن إدارة غزة بعد توقف الحرب المستمرة منذ أكثر من 400 يوم. وتتواصل منذ يوم السبت اجتماعات في القاهرة لمتثلي وقادة فصائل فلسطينية وشخصيات عامة لإيجاد صيغة لإدارة قطاع غزة بما يسهم في حلحلة مفاوضات وقف إطلاق النار المتعثرة. وقال القيادي البارز، في تصريحات أوردتها جريدة «العربي الجديد» اللبنانية، إن وفدي فتح وحماس اللذين اجتمعا في القاهرة أمس الأحد، توصلا لصياغات وتصورات أنهت الخلافات بشأن بنود كانت تعيق الإعلان الرسمي عن تشكيل

نادي الصيد والفروسية إعلان يعلن نادي الصيد والفروسية الرياضي عن طرح المزايمة رقم (3) لسنة 2024 وذلك بالأطراف المغلقة طبقاً للشروط والموافقات الواردة بكراسة الشروط والتي يمكن الحصول عليها بمقر النادي

| رقم المزايمة | المساحة | النشاط | مدة الاستغلال | الموقع |
|--------------|---------------|-----------------------|---------------|---------------|
| 2024 / 3 | 2430 متر مربع | فعالية ترفيهية عائلية | 75 يوم | صالة الجابرية |

شروط التقديم:

- 1 - أن يكون شركة أو مؤسسة تجارية
- 2 - أن يكون مقيداً في السجل التجاري وسجلاً لدى غرفة تجارة وصناعة الكويت وأن يكون تاريخ شهادة البعدي في كليهما معاصراً لتاريخ طرح المزايمة.
- 3 - تقدم العطاءات خلال الـ 12 ساعة المحددة بالإعلان موقعه من أصحابها على نموذج العطاء المختوم بختم النادي ووضعه داخل مغاريب مغلقة ومختومة بالشمع الأحمر وكتوب عليها اسم المزايمة ورقمها فقط، ويتولى مقدم العطاء أو مندوبه وضع المغاريب في صندوق المزايمة لهذا الغرض بعقر النادي.
- 4 - يقوم المزايمة باستلام كراسة الشروط ونموذج العطاء نظير رسوم قدرها (50 د.ك) فقط (خمسون دينار فقط) للمزايمة غير قابلة للرد اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 2024 / 12 / 3م إلى يوم الخميس الموافق 2024 / 12 / 23م خلال فترة الدوام الرسمي للنادي من الساعة (5:00) مساءً إلى الساعة (9:00) مساءً بعقر النادي.
- 5 - موعد الاجتماع التمهيدي يوم الاثنين الموافق 2024 / 12 / 16م الساعة 12:00 ظهراً.
- 6 - يتم تسليم كراسة الشروط ونموذج العطاء من الراغبين في المزايمة يوم الاثنين الموافق 2024 / 12 / 23م بإيداعها داخل الصندوق المخصص بعقر نادي الصيد والفروسية علماً بأن آخر موعد لقبض المغاريب يوم الاثنين الموافق 2024 / 12 / 23م الساعة 12:30 ظهراً.
- 7 - قيمة التأمين الأولى (2%) من إجمالي العطاء في صورة خطاب ضمان أو شيك مصدق من أحد البنوك المعتمدة في دولة الكويت وتكون صلاحيتها لمدة ثلاثة أشهر من غلق باب تقديم العطاء لصالح نادي الصيد والفروسية وأن يلتفت إلى العطاء غير المصحوب بالتأمين الأولي وسيتم الإخراج عن التأمين الأولي لكل من لم ترس عليه المزايمة بعد أن يقوم مقدم العطاء الذي رست عليه المزايمة بتقديم التأمين النهائي وتوقيع العقد.
- 8 - موعد قبض المغاريب يوم الاثنين الموافق 2024 / 12 / 23م الساعة 12:30 ظهراً.

المستندات المطلوبة:

- 1 - اسم وعنوان الشركة / المؤسسة .
- 2 - صورة من عقد التأسيس إذا كانت شركة وملاحق العقود والعقود الذي طرا عليها تعديل بالشركة.
- 3 - صورة من الترخيص الصادر من وزارة التجارة والصناعة بمزاولة المهنة ساري المفعول الشركة / المؤسسة.
- 4 - صورة رسمية من اعتماد التوقيع للمخولين بالتوقيع « الشركة / المؤسسة »
- 5 - شهادة حديثة صادرة من هيئة المعلومات المدنية للشركة / المؤسسة .
- 6 - قرار من الشركة أو المؤسسة بانها غير محجوز عليها أو خاضعة للحراسة أو الحل أو الفسخ .
- 7 - سابقة الاعمال إن وجدت .
- 8 - قيمة التأمين الأولي بنسبة (2%) من إجمالي قيمة العطاء .
- 9 - إيصال شراء كراسة الشروط .
- 10 - كراسة الشروط ونموذج العطاء معبأة وموقعة ومختومة من قبل المزايمة .